الأمم المتحدة

A/ES-10/513–S/2011/144

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
17 March 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة السادسة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٦ آذار/مارس ٢٠١١ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

لا بد لي أن أوجه انتباهكم، وشديد القلق يساورني، إلى استمرار وزيادة حدة حملة الاستيطان الاستعمارية غير المشروعة والواسعة النطاق التي تقوم بها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مع ما تخلفه من آثار سلبية في الحالة على أرض الواقع.

وفيها الصدد، نود تسجيل إدانتنا المطلقة لموافقة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على بناء مئات الوحدات الاستيطانية الجديدة في ما يسمى بمستوطنات ''غوش عتصيون'' و ''معالي أدوميم'' و ''أرييل'' و ''كيريات سيفير'' في الأرض الفلسطينية المحتلة. واستمرار هذه الحملة الاستعمارية غير القانونية والمتهورة والمدمرة يؤكد من جديد سياسة إسرائيل المتعمدة الرامية إلى خرق القانون الدولي وتحدي النداءات العالمية الداعية إلى الوقف الفوري والتام لجميع أنشطة الاستيطان الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. واستمرار هذه الأعمال غير القانونية يزيد من تقويض اتصال الأرض الفلسطينية وسلامتها ووحدتها، مما يزيد من حدة التوترات ويُبعد تحقق هدف الحل القائم على وجود دولتين من أجل السلام.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الإعلان عن ''بناء المزيد من المستوطنات'' أصدرته الحكومة الإسرائيلية تحديدا للرد على الجريمة التي ارتكبت ضد أسرة مستوطن إسرائيلي يوم الجمعة ١١ آذار/مارس ٢٠١١. ووفقا لمسؤولين إسرائيليين، إن القصد من اتخاذ هذا القرار

الرجاء إعادة استعمال الورق

هو توجيه ”رسالة سياسية صارمة إلى الفلسطينيين“. وهذا ليس سوى تصريح من التصريحات الاستفزازية والتحريضية العديدة التي أدلى بها مسؤولون إسرائيليون في هذا الصدد. وإننا نرفض رفضا تاما هذه التصريحات الملتهبة التي تشكل تحريضا، ونرفض التدابير غير المنطقية وغير القانونية التي تتخذها الحكومة الإسرائيلية في أعقاب هذه المأساة. فيجب ألا يسمح للسلطة القائمة بالاحتلال بأن تستخدم هذه الذرائع لمواصلة انتهاك القانون الدولي وزيادة حدة التدابير القمعية التي تتخذها ضد كافة السكان الفلسطينيين الواقعين تحت احتلالها.

وعلاوة على ذلك، يجب تأكيد أن القيادة الفلسطينية أدانت هذه الجريمة إدانة تامة، بمن فيها الرئيس الفلسطيني محمود عباس، الذي شدد بوضوح في بيان رسمي جرى نشره وبثه في وسائط الإعلام على ”رفضه وإدانته لجميع أعمال العنف ضد المدنيين مهما كانت أسبابها وأيا كان مرتكبوها“. ويجب على المجتمع الدولي أن يرفض رفضا قاطعا استمرار إفلات إسرائيل من العقاب، إذ تتصرف كدولة فوق القانون وتبدي ازدراء للقانون ولمن يلتزمون به ويدعون إلى احترامه، وذلك لأنه يهدد بزيادة زعزعة استقرار الحالة على أرض الواقع ويقوض أي فرصة لاستئناف مفاوضات ذات مصداقية سعيا إلى التوصل إلى تسوية سلمية وعادلة تحقق السلام والأمن للمواطنين الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء.

وبالإضافة إلى هذه الخطط غير القانونية الرامية إلى بناء المزيد من المستوطنات وتوسيع نطاقها، تشن قوات الاحتلال الإسرائيلي غارات على القرى الفلسطينية الواقعة على مقربة من المستوطنة غير القانونية التي وقع فيها حادث القتل، وتحشد الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٤٠ سنة للخضوع للاستجواب. وقد ألقت قوات الاحتلال القبض بصورة غير مشروعة على ما لا يقل عن ٢٠ فلسطينيا نتيجة لعمليات الحشد هذه. وفي هذا الصدد، يجب التشديد على أنه رغم عدم معرفة هوية المهاجم أو المهاجمين الذين ارتكبوا عمليات القتل، من الواضح أن السلطة القائمة بالاحتلال تتصرف على أساس قرينة الإدانة، وتقوم عمدا بمعاقبة آلاف المدنيين الفلسطينيين والتشويش على حياتهم.

وفي نفس الوقت، صعد المستوطنون الإسرائيليون غير القانونيون على مدى الأيام القليلة الماضية أعمال العنف والإرهاب ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في جميع أرجاء الأرض الفلسطينية المحتلة. فقد رجم المستوطنون بالحجارة مركبات على طريق رئيسي يربط بين مدينتي نابلس ورام الله وأضرموا النار في عدة مركبات في منطقة رام الله وقلقيلية. وبالإضافة إلى ذلك، دخل مستوطنون متطرفون يضعون أقنعة بيضاء إلى قرى فقاموا بمضايقة وتخويف المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، مما أدى إلى انتشار الخوف والذعر بين السكان. وكالعادة، ترتكب هذه الأعمال غير القانونية على مرأى ومسمع من قوات الاحتلال التي ما زالت لا تُخضع المستوطنين للمساءلة عن جرائمهم. ويجب دعوة السلطة القائمة بالاحتلال إلى الالتزام بمسؤوليتها تجاه السكان الفلسطينيين وفقا لاتفاقية جنيف

الرابعة والتصرف على الفور لمنع وقوع المزيد من الهجمات على يد المستوطنين الذين وفرت التمويل والحماية والتشجيع لوجودهم غير القانوني.

ونؤكد من جديد أن جميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تشكل انتهاكات خطيرة في إطار القانون الدولي وخطرا جسيما على جدوى الحل القائم على وجود دولتين. ويجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يعمل في انسجام على إجبار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على أن توقف على الفور بناء وتوسيع المستوطنات فضلا عن الجدار وجميع البنى التحتية الأخرى ذات الصلة به. وعلاوة على ذلك، يجب عليه أن يتحلى بالثبات في مطالبته السلطة القائمة بالاحتلال بالتقيد بالتزاماتها في إطار القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع. فهذا أمر لا بد منه لإنقاذ آفاق تحقيق هدف الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وهو الحل الذي يتفق المجتمع الدولي بالإجماع على أنه يجب أن يُنفذ هذا العام.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على رسائلنا الـ ٣٨٥ السابقة بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٤ آذار/مارس ٢٠١١ (A/ES-10/512-S/2011/113) سجلاً أساسياً للجرائم التي ما برحت ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى إرهاب الدولة وعلى ما ارتكبته في حق الشعب الفلسطيني من انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان، وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير والمراقب الدائم لفلسطين
لدى الأمم المتحدة